

وتجدر الإشارة إلى أن حجم التأثير الاقتصادي على مختلف قطاعات النشاط ارتبط بعدة عوامل مثل طبيعة السوق (محلي أو خارجي)، وطبيعة المنتج (مواد أساسية/ باقي المنتجات)، ومدى صرامة القواعد الصحية المطبقة على كل قطاع، أو سرعة استئناف العادات الاستهلاكية (قطاع السياحة مثلا). هكذا، تمكنت بعض القطاعات من الصمود، على غرار الصناعات الاستخراجية وصناعة مشتقات الفوسفات والصناعة الغذائية، بالإضافة إلى قطاع الأنشطة المالية وقطاع الاتصالات.

إلى جانب الإجراءات التقييدية التي لم تيسر الولوج إلى الخدمات الأساسية، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر هشاشة، من قبيل الصحة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ساهم الانخفاض في الدخل في زيادة حدة التفاوتات الموجودة أصلا، مما يشكل عاملا قد يؤدي إلى رجوع فئات من الساكنة إلى الفقر. وبالنسبة لقطاع التربية والتعليم، حيث أمكن الحفاظ على شكل معين من الاستمرارية البيداغوجية، فإن الفجوة الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي، وكذا بين الأسر الميسورة والمعوزة، قد أضرت بدور التعليم كآلية أساسية للارتقاء الاجتماعي وأثرت سلبا على مبدأ الولوج المتكافئ للحق في التعليم.

وتبرز الدراسة أن انعكاسات الأزمة قد احتدت جراء وجود أوجه هشاشة بنيوية التي تعاني منها بلادنا في عدة مستويات ولا سيما على مستوى المنظومة الصحية الوطنية، والمنظومة التعليمية ومنظومة الحماية الاجتماعية. وعلى المستوى الاقتصادي، فإن استمرار ضعف رأس المال الذي تعاني منه المقاولات الوطنية رفع من حدة التأثير بالصدمات الكبرى، في وقت جعلت الخيارات المتخذة في إطار السياسات الصناعية النسيج الإنتاجي شديد التأثير بالتغيرات المفاجئة التي تطال سلاسل القيمة العالمية، على الرغم من آثارها الإيجابية.

من جهة أخرى، كشفت أزمة كوفيد-19 العديد من المؤهلات التي تتمتع بها بلادنا. والتي تجلت بشكل خاص في تفاعل وتعبئة السلطات العمومية، ومرونة بعض القطاعات الإنتاجية وقدرتها على التكيف، وروح التضامن التي أبان عنها المواطنين والمواطنون، وانخراط المملكة في مسلسل التحول الرقمي.

ولوحظ أن الرفع التدريجي للحجر الصحي، لاسيما ابتداء من 19 يوليوز 2020 (المرحلة الثالثة من رفع الحجر)، قد ساهم في ارتفاع في عدد حالات الإصابات بالفيروس، مما كان له انعكاس سلبي على الحصيلة الصحية الإيجابية التي طبعت مرحلة الحجر الصحي.

وطبقا للتعليمات الملكية السامية، تم إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، من أجل تجاوز أوجه القصور البنيوية التي تعترى المنظومة الصحية، والذي عرف تخصيصا شبه حصري لخدمات الرعاية الصحية العمومية لمكافحة الجائحة. كما تمت تعبئة هذا الصندوق من أجل تقليص انعكاسات الحجر الصحي سواء بالنسبة للأسر أو المقاولات. غير أن استدامة المقاولات المغربية تظل رهينة بشكل أساسي بتفويض خطة الإنعاش الاقتصادي التي أعلنها جلالة الملك في 29 يوليوز الماضي في خطاب العرش، بغلاف مالي يبلغ 120 مليار درهم (11 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي).

أما بالنسبة لاستمرارية المنظومة التربوية، تفيد الدراسة أن تقييم العرض الذي قدمته وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي بالمغرب، يبقى تقييما أوليا متباينا من حيث الأهداف الموضوعية (طبيعة العرض التربوي، الولوج إلى الوسائل والتجهيزات الرقمية، درجة انخراط الأمهات والآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، الشروط الاجتماعية إلخ).

توصيات المجلس

تعزيز ثلاثة أدوار أساسية للدولة وإعادة توجيه السياسات العمومية من أجل بناء مغرب أكثر إدماجاً وأكثر قدرة على الصمود إزاء التقلبات. لقد أبرزت آثار تدابير مكافحة الجائحة دوراً جديداً للدولة في المجال العام، مسلطة الضوء في الآن ذاته على مواطن ضعف النموذج النيوليبرالي الذي يدعو إلى إبقاء تدخل الدولة في الحدود الدنيا، ويقوم على غلبة منطق الأسواق وتقليص النفقات الاجتماعية إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. لقد جاءت الأزمة الصحية لـ 2020 لتجديد النداءات إلى عودة «الدولة الراعية» المتجددة على المستوى الاجتماعي، أي دولة تضع المواطن في صلب انشغالاتها وتبني سياسات أكثر طموحاً على المستوى الاقتصادي.

وتتناول توصيات هذا المحور بشكل خاص التحولات الكبرى الواجب إجراؤها من أجل ملاءمة دور الدولة مع المتطلبات الجديدة لعالم ما بعد كوفيد-19، وذلك لتيسير إعادة توجيه الخيارات التي تقوم عليها السياسات العمومية ومقاربة الحكامة. وتهم هذه المراجعة لدور الدولة تعزيز ثلاث مهام رئيسية: دولة تضطلع بتوفير التأمين للجميع خلال الأزمات؛ دولة تضطلع بوظيفة الرعاية الاجتماعية ويحتل فيها المواطن مكانة مركزية؛ دولة تضطلع بمهام التخطيط الاستراتيجي وذات رؤية على المدى الطويل.

الانتقال من «منظومة للعلاجات» إلى منظومة صحية

لقد تعزز خلال هذه الجائحة الوعي بأن إصلاح المنظومة الصحية أضحى أكثر من أي وقت مضى مسألة أساسية لتحقيق التماسك والعدالة والسلام الاجتماعي. وهو هدف ينبغي أن يحفز على التحلي بإرادة حقيقية في التغيير السياسي ووضع إطار عمل واضح وطموح. في هذه المرحلة، لم يعد أمام بلادنا خيار سوى التعجيل بالنهوض بمنظومته الصحية بما يسمح بضمان جودة وفعالية عرض العلاجات

يرى المجلس أن الدينامية التي أملتتها ضرورة مواجهة أزمة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية، يجب أن تشكل منطلقاً لإجراء عملية تحول عميق لبلادنا، مع الارتكاز على التوجهات الملكية السامية وأحكام دستور 2011. في هذا الصدد، يرى المجلس أن الطموح المعبر عنه في تقريره حول النموذج التنموي الجديد يحتفظ براهنيته. غير أن هذا الطموح يجب أن يراعي إحدى المتطلبات الرئيسية وهي القدرة على الصمود إزاء التقلبات.

ويرمي هذا الطموح إلى «بناء نموذج تنموي دينامي يحقق نمواً قوياً، دامجاً ومستداماً، ويضمن تكافؤ الفرص، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمع مزدهر ومتضامن، يحتل فيه المواطن مكانة مركزية».

ومن أجل كسب رهانات هذه التحديات، يقترح المجلس جملة من مداخل التغيير الكبرى بغية إنجاح مرحلة الخروج من أزمة كوفيد والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي الجديد. كما يقترح المجلس 149 توصية تنظم حول 7 محاور رئيسية، وتهدف أساساً إلى تعزيز قدرة بلادنا على استباق التحولات والتكيف معها بكل مرونة.

التعايش مع كوفيد-19: بين متطلبات حالة الاستعجال وضرورة التكيف

وفي هذا الصدد، يضم المحور الأول من التوصيات، التدابير التي ينبغي الإسراع باتخاذها للتمكن من التعايش مع فيروس كوفيد-19، وهو هدف قابل للتحقيق شريطة تغيير العقلية من خلال الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي كشفتها الأزمة والدروس المستخلصة منها. وتهم هذه التدابير إصلاح القطاعات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم)، وإعادة النظر في طرق وعلاقات الشغل (القطاع العام والخاص)، واعتماد مقاربة فاعلة وتشاركية في تدبير المخاطر، مع تكريس أسس سيادة دولة القانون.

العمومية المقدمة للأفراد والمقاولات، والخدمات الاجتماعية الأساسية والاقتصاد. كما تغطي التوصيات المرتبطة بهذا الموضوع الرؤية المتعلقة بالاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها، فضلاً عن سبل الارتقاء بالتكنولوجيا الرقمية إلى مرتبة حق أساسي، بهدف ضمان ولوج رقمي ذي جودة لفائدة الجميع وفي كل مكان.

إرساء سياسة وطنية مندمجة وشاملة في مجال التحول الرقمي

شهد استخدام التكنولوجيات الرقمية طفرة ملحوظة خلال أزمة كوفيد-19 التي عمقت الفجوة الرقمية. وتتعلق توصيات هذا المحور بالتكنولوجيا الرقمية التي تشكل قطاعاً حيويًا ذا طابع أفقي يهتم بجميع المجالات، والذي من شأنه من جهة أن يمكن من تحسين نجاعة أداء بلادنا في مختلف المجالات، لا سيما على صعيد الخدمات